مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (5)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (5)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

تعقيد نظريّة العامل لبعض القواعد النّحويّة

الإعمال بـ"أنْ " المضمرة أنموذجًا

زكي عثمان عبدالمطلب عمر

قسم اللغة العربية - كلية الاداب - جامعة النيلين

المستخلص

تبحث هذه الورقة في مسألة من مسائل نظرية العامل في الدّرس النّحوي متعلّقة بنواصب الفعل المضارع حيث وجد النّحاة حروفًا ليست مختصة بالفعل المضارع يأتي بعدها منصوبًا مع أنّ بعضًا منها حروف جر، وبعضًا آخر حروف عطف، وكلاهما لا يستحق العمل في هذا الفعل، وكان الحلُّ عندهم أن يفترضوا أنّ عامل النصب هو "أن" المضمرة إضمارًا واجبًا مع بعض الحروف، وجائزًا مع بعض آخر. وقد استهلت الورقة دراسة هذا الموضوع بالوقوف عند فكرة اختصاص الحروف العاملة، ثم سردت مواضع نصب المضارع ب"أن" المضمرة وجوبًا وجوازًا، مع التفصيل في اختلاف النّحويين في هذا الإضمار، إذ إنّ الكوفيين لا يذهبون إليه حيث يجعلون الإعمال للحروف السّابقة للفعل أحيانًا، أو بافتراض عامل معنويّ. وقد كشف البحث أن تطبيق نظرية العامل باعتماد فكرة أن الحرف المختص لا يعمل قد عقّد الأحكام النحوية في درس نواصب المضارع، حيث يلزم الدارس بالتعامل مع التّقديرات والتّأويلات بشكل مفرط في إعرابه وتحليله للجمل. و قامت الفكرة المحوريّة في هذه الورقة إلى الدّعوة إلى تيسير الأحكام النّحويّة بالأخذ بالمذهب النّحويّ الذي يأخذ بالظّاهر في إعماله للحروف، وبالابتعاد عن فكرة تقدير الإضمار ل"أن" حيث لا يتعارض هذا التّخلي عن فكرة إضمار "أن" مع الأصول النّحويّة العامة التي تجعل غايتها الأهم هي وضع القاعدة بما يسهم في معرفة الضّبط الإعرابيّ الفصيح، و معرفة أوجه الجملة المعنويّة ومكوناتها التركيبيّة.

كلمات مفتاحية

النّحاة الفعل الحرف.

مقدمة

قامت فكرة هذا البحث على النّظر في قاعدة نحويّة، وهي: قاعدة (نواصب الفعل المضارع) باتخاذها أنموذجًا تعقّدت فيه أحكام القاعدة، عندما كثر فيها التّأويل والتّقدير؛ وذلك بسبب تطبيق جمهور النّحاة لنظرية العامل، من ناحية افتراضيّة تخيُّليّة، وليس من منطلق لغويّ واقعيّ، حيث افترضت نظرية العامل - في جزئية من جزئياتها- أنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا، وقد قاد هذا التّصور إلى رفض جمهور النّحاة أن تكون معظم الحروف التي ينصب المضارع بعدها، هي حروف ناصبة بنفسها، ومن ثمّ جعلوا هذا العمل لـ "أنْ" المضمرة جوازًا أو وجوبًا، لتكون هذه القاعدة من أكثر القواعد النّحوية غموضًا و تشعُّبًا أمام الدّارسين، ولم يكن النّحاة سواء في تصورهم لإضمار "أن" إذ يرى الكوفيون في أحيان كثيرة أنّ الحروف السّابقة للمضارع المنصوب هي النّاصبة بنفسها؛ ليكون اتباع رأيهم في هذه القاعدة رائدًا لتيسيرها.

و لتوضيح قضية هذا البحث، والتي يهدف من عرضها إلى الدّعوة إلى تيسير بعض القواعد النّحويّة التي تعقّدت من أثر تطبيق نظرية العامل في بعض جوانبها، جاءت عناوين هذه الدّراسة، مستهلّة بتوضيح مفهوم جمهور النّحاة لاختصاص الحروف العاملة في الأفعال والأسماء، ثم بعرض مواضع الإعمال بـ "أن" المضمرة وجوبًا، وشملت ستة أحرف، تليها مواضع الإضمار جوازًا و احتوت هذه المواضع على لام التّعليل، وأربعة من حروف العطف، وكانت الدراسة تجلو مواطن التعقيد، والآراء النّحويّة المتخالفة، و جاءت في خواتيم الدّراسة إبانة لاتباع معظم النّحاة قديمًا وحديثًا لفكرة العمل بإضمار "أن" ما عدا رأي ابن مضاء القرطبي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تجلو بعض المزايا في وضع النّحاة لهذه القاعدة، و جوانب التّعقيد فيها مع الدّعوة إلى التيسير بالأخذ بالرأي الكوفي، وعُقّبت النتائج بعدد من التوصيات.

مفهوم جمهور النّحاة لاختصاص الحروف العاملة في الأفعال والأسماء

عندما درس النّحاة الحروف أسوة بدراستهم للأفعال والأسماء ، وضعوا لها تقسيمًا يرتبط بإعمالها أو إهمالها حيث قسموها إلى : حروف مختصة، و غير مختصة، والمختصة نوعان: مختصة بالأسماء كـ"في" و"إلى" وغيرهما من حروف الجر، ومختصة بالأفعال مثل: "لم" و"لن" المختصتان بالفعل المضارع، أمّا الحروف غير المختصة فهي التي تدخل على الأسماء والأفعال مثل: همزة الاستفهام، والواو من حروف العطف.

وقد ارتبط هذا التّقسيم عند النّحاة بالإعمال أو الإهمال1 حيث قالوا: إن الحرف إذا كان مختصًا بالكلمة، ولم يتنزّل منزلة الجزء منها فالأصل فيه أن يعمل، و من هذا يفسّر عندهم عدم إعمال "أل" التّعريفيّة، وهي حرف مختص بالأسماء ولكنها لم تعمل؛ لأنها كالجزء من الأسماء، وكذلك عدم إعمال حروف التّنفيس، وهي مختصة بالأفعال، لأنها عندهم بمثابة الجزء من الأفعال. وجعلوا الأصل في الحروف المختصّة في الأسماء أن تعمل الجرّ، لأنه العمل المختص بالأسماء، و الأصل في الحروف المختصة في الأفعال أن تعمل الجزم، لأنّه العمل المخصوص بالأفعال.2

و قد ابتدر هذه الفكرة سيبويه بقوله: " واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون في الأفعال. والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، ومن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ"3

وعلى ذلك يرى النّحاة أن الحرف المشترك بين النّوعين الأصل فيه ألّا يعمل، وخرج عن هذا القليل من الحروف مثل : "إذن" التي تعمل النصب في المضارع مع عدم اختصاصها4 ، وقد علل بعض النّحاة هذا الإعمال في تشبيهها ب"أن" في أمرين : **الأول**- غلبة استقبال الفعل بعدها، **الثاني**- في أنها تُخرج الفعل عمّا كان عليه إلى جعله جوابًا، كما تخرج "أن" الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل مصدر5. وأيضًا من الحروف العاملة غير المختصة "ما" عند الحجازيين الذين يعملونها عمل "ليس" لمشابهتها لها، وإن كان بنو تميم قد جعلوها غير عاملة على الأصل.6

و بعد أن قيّدوا الإعمال بالحروف المختصّة قسّموها إلى قسمين: ما يعمل عملًا واحدًا، وهو الجرُّ الذي تعمله حروف الجرّ، والنّصب الذي تعمله نواصب المضارع، مثل "لن"، والنصب في الأسماء الذي تعمله "إلا" واو المعية، و من الحروف التي تعمل عملًا واحدًا " لم" وغيرها مما يعمل الجزم.

والقسم الثّاني من الحروف المختصة العاملة : الحروف التي تعمل عملين مثل "إنّ" وأخواتها التي تعمل النّصب والرّفع في الأسماء.

نماذج من اختصاص الحرف العامل

1- الجوازم، مثل: "لا" الناهيّة، و"لم" "لمّا" ولام الطّلب لا تدخل إلا على الفعل المضارع وتجزمه، لأنها مختصّة به، إذ لا دخول لها على الأسماء على الإطلاق.

2- "إن" وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتختصُّ بالدّخول على الجملة الاسمية.

3- حروف الجر تختصُّ بالدّخول على الأسماء، لذا عملت فيها.

4- نواصب الفعل المضارع، مثل "لن" و"أن" و"كي" تختصُّ بالدّخول على الفعل المضارع؛ لذا عملت فيه.

واستوقف النّحاة عملًا مخالفًا لما قرروه فيما سبق في قولهم :(إنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا) أنهم وجدوا أن الفعل المضارع يكون منصوبًا وقبله أدوات ليست مختصّة بالفعل، وهذا ما حددوه فيما يلي:

أ- "كي" في بعض استعمالاتها.

ب- "حتّى"

ت- "لام" التّعليل و لام الجحود. فهذه الحروف –عند الجمهور- تجرُّ الأسماء، فلا يصح أن تعمل الجرَّ في الأسماء، والنّصب في المضارع.

ث- وأربع من حروف العطف، هي: الفاء إذا دلت على سببية، والواو إذا دلت على معية، و"ثم" و" أو" العاطفتان في تركيب خاص.

و رفضوا أن تكون هذه الحروف ناصبة للمضارع لعدم اختصاصها بالأفعال، حيث تدخل أيضًا على الأسماء.

و أخذ النّحاة يفكرون في اختيار عامل مناسب؛ ليكون هو النّاصب للمضارع بعد هذه الأحرف غير المختصة، وهذا العامل الذي اختاروه لا يوجد في الظّاهر، ولكنه يقدّر تقديرًا بعد حروف الجرّ، وحروف العطف، وقبل الفعل المضارع ليكون هو النّاصب لهذا المضارع، وقد وقع اختيارهم على الحرف "أنْ" مصدريّة ، و عللوا اختيارهم لتقديرها دون بقية النّواصب لسببين:

الأول: أنّها من الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرّ.

الثاني: هي أمٌّ للحروف النّاصبة للفعل؛ فلهذا تقديرها أولى من غيرها.7

و لم يجعلوا هذا الإضمار لـ"أن" المصدرية على درجة واحدة، فقد يكون الإضمار واجبًا، وقد يكون جائزًا، ومن ثم وضع النّحاة القدماء مخططهم في دراسة نواصب المضارع بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول- ما ينصب المضارع بنفسه وهي: أربعة أحرف وهي: لن، أن، كي في بعض استعمالاتها، وإذن8.

---

[1] وبعض النحاة يقسمون الحروف في إعمالها إلى ثلاثة أقسام: عاملة، وغير عاملة، ومُتبعة للعمل، مثل الحرف"بل" الذي يجعل ما بعده متبعًا ومشركًا لما قبله في العمل عندما نقول: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، انظر: ابن مالك:" **شرح الكافية الشافية**" 64/1

[2] المراديّ " **الجنى الدّاني**" ص26

[3] سيبويه " **الكتاب** " 8/3

[4] ومن النّحاة من يرى أنها ليست ناصبة بنفسها لعدم اختصاصها، وأن النّاصب هو: " أن" المضمرة. انظر: السيوطي " **الهمع** "6/2

[5] ابن مالك " **شرح التّسهيل** " 3/ 342

[6] المرادي" **الجنى الدّاني في حروف المعاني**" ص27، و السّيوطي" **الهمع**" 10/1

[7] السّيوطيّ " **الهمع**" 2/ 7

[8] بعض النّحاة القدماء يكتبون (إذن) بالألف المنوّنة. انظر: عبد القاهر الجرجاني " **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**" 2/ 1054

القسم الثاني- ما ينصب المضارع بعده بـ"أن" المضمرة وجوبًا ،و أحرف هذا القسم: لام الجحود، وحتّى، و "أو" التي بمعنى:"حتّى" أو "إلا" فاء السّببية، واو المعية و"كي" في بعض استعمالاتها.

القسم الثالث- ما يُنصب المضارع بعده بـ"أن" المضمرة جوازًا وحروف هذا القسم: لام التّعليل، وثلاثة من حروف العطف هي: (الواو، أو، ثمّ.)

الإعمال ب "أن" المضمرة وجوبًا:

أولًا- بعد لام الجحود: تفيد هذه اللّام دلالة معنويّة، وهي قوّة النفي بها، وقد وضع النّحاة ضابطًا لهذه اللّام، فحددوا أنّها تقع بعد "كان" المنفية، أو "يكون" المنفية بـ"لم"، ومن أمثلتها في استخدام القرآن، قوله تعالى:" كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ"(يوسف: 76)

وفي توضيح أن لام الجحود ليست هي النّاصبة للمضارع الذي بعدها، وأنّ النّاصب هو "أن " المضمرة وجوبًا، يمثّل ابن عقيل فيقول: " اختصت "أن" من بقية النّواصب بأنها تعمل مظهرة ومضمرة ،فإن سبقتها "كان" المنفية وجب إضمارها، تقول: ما كان زيد ليفعلَ، ولا تقول: لأن يفعل" 1 ويفصّل صاحب الحاشية عليه في التحليل الإعرابي لهذه الجملة بناء على مذهب البصريين الذي أخذ به جمهور النحاة فيبيّن: أن (زيد) هو اسم "كان" وخبرها محذوف، وتقديره: (مريدًا)2 ولام الجحود حرف جرّ، والمضارع منصوب بـ"أن" المضمرة، والمصدر المؤوّل في محل جر، والجار ومجروره متعلّقان بالخبر المحذوف 3 ويستشهد على صحة القول بتقدير الخبر في نحو هذه الجملة في ظهوره في قول الشاعر:4

سَمَوْتَ و لم تكنْ أَهْلا لِتَسْمُوَ ولكنّ المُضيّعَ قد يُصابُ

و قد استند النحاة البصريون في قولهم بإضمار "أن" وجوبًا بعد لام الجحود إلى القياس المنطقي حيث ذكروا أن مقابل جملة : (ما كان ليفعل) المنفية في الإيجاب : (كان سيفعل) ولا يجوز أن نجمع بين السين و"أن" فلا نقول: سأن يفعل، فلام الجحود المستخدمة في الجملة المنفية يقابلها السين في جملتها المثبتة، فكما لم يصح أن يجمع بين السين و"أن" كرهوا أن يجمعوا بين لام الجحود و"أن".5 و مما عللوا به أيضًا قولهم: أن ما قبل اللام من التقدير قد دل على الاستقبال فأغنى عن ظهور "أن"6

مذهب الكوفيين في ناصب المضارع بعد لام الجحود:

يختلف الكوفيون مع البصرين في تحليلهم لجملة لام الجحود في عدة أمور أهمها قولهم: بأن هذه اللام ليست حرف جر، ولكنّها حرف زائد يفيد التّوكيد، وهي النّاصبة للمضارع بنفسها ،حيث لا توجد "أنْ" مضمرة، مع جواز إظهارها، فنقول: (ما كان لأن يفعل) و يرون أيضًا أن خبر "كان" هو الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، فلا يقدّرون خبرًا كما فعل البصريون، و يجوّزون تقديم معمول الفعل عليها ، والبصريون يمنعونه7 وسند الكوفيين في هذا الأمر قول الشاعر:8

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَم أَكُنْ مَقَالَتَهَا حَيًّا مَا كُنْتُ لَأَسْمَعَا

ففي هذا البيت قدّم كلمة "مقالتها" وهي مفعول به تقدم على فعله "لأسمعا"، ويرد البصريون على هذا بتقدير فعل قبل المفعول؛ لتكون الجملة بعد تقديرهم:" لم أكن لأسمع مقالتها"9

ويتضح من مقارنة المذهبين أنهما يتفقان في الأصل المهم ، وهو: حالة النّصب للمضارع بعد لام الجحود، و أنّ هذه اللام تفيد توكيد النّفي، وأن "كان" في هذه الجملة ناقصة، مما يبيح لنا أن نأخذ بأحد المذهبين (البصري أو الكوفيّ) متى ما رأينا فيه تيسيرًا ،وبُعدًا عن تكلّف التّقدير والإضمار، وهذا ما نجده في الرأي الكوفيّ، وإن كان الجمهور النحوي قديمًا وحديثًا قد أخذ بالرأي البصريّ.

ويبدو أن التّقدير الذي قال به البصريون لخبر "كان" في جملة لام الجحود يُضعف من قوة الجملة، فثمة اختلاف بين قولنا: (ما كان الحر ليقبلَ الضّيم) وقولنا : (ما كان الحرّ مريدًا لقبول الضيم). فالنفي في الجملة الأولى أقوى، حيث ضَعُف في الجملة الثانية؛ بوجود كلمة (مريدًا) التي يقول بتقديرها البصريون.

ثانيًا- إضمار "أن" بعد الحرف " حتّى" : عندما وجد النحاة الحرف "حتّى " يأتي بعده الاسم مجرورًا، كقوله تعالى: "سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ"(القدر:5) ويأتي بعدها فعل المضارع منصوبًا ، كقوله تعالى"وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ" (البقرة: 187) كان لابد لهم أن يحلوا هذه المعضلة بتحديد اختصاص معين لهذا الحرف ليتوافق مع الأصل العام الذي قالوه : (بأنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا)، و يرى جمهور البصريين أن "حتّى" من عوامل الأسماء، فهي تعمل الجر، والدليل على ذلك حذف "ما" الاستفهامية بعدها10، إذ نقول: "حتّام" و" حتّامه"؟ كما نقول:" إلام"

---

[1] ابن عقيل " **شرح ابن عقيل** "5/4

[2] أو من التّقديرات الأخرى ذات المعنى نفسه: "مستعدًا" و"هامًّا" و"مقدرًا" . انظر: ابن مالك " **شرح التّسهيل** " 345/3

[3] الحضري " **حاشية الحضري** " 259/2

[4] لم يحدد قائله : " **شرح التصريح** " 2/ 235و"**الهمع**" 8/2

[5] السيوطي " **الهمع** " 7،8/2

[6] ابن مالك "**شرح التسهيل** " 345/3

[7] ابن الأنباري " **الإنصاف في مسائل الخلاف**" 2/ 118 والبصريون يمنعون تقديم معمول فعل لام الجحود عليها؛ لأنهم يقدرون"أن" المصدرية بعد لام الجحود و" أن" المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر، فلهما من كمال بجزأي الاسم، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب، فلايجوز: طعامك يعجبني أن تأكل، وزيدًا أريد أن تضرب" انظر: ابن مالك" **شرح التسهيل**" 334/3

[8] البيت بلا نسبة في" **الإنصاف**" 2/ 120" **شرح التسهيل** "346/3، " **شرح التصريح**" 236/2

[9] ابن مالك" **شرح التسهيل**" 346/3

[10] السيوطي " **الهمع** " 8/2

و"إلامه" ؟ فحذف الألف من "ما" الاستفهاميّة دليل على أن "حتّى" حرف جر، حيث لا يتم هذا الحذف إلا أن يكون ما دخل على "ما" هو حرف جر.1

فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء2 وللخروج من هذه المخالفة اختار النحاة البصريون أن يكون الإعمال للفعل المضارع بعد "حتّى" بتقدير "أن" المضمرة.

ويلاحظ أن "حتّى" تأتي في اللغة كثيرًا و بعدها الفعل المضارع منصوبًا، ومما يدل على كثرة هذا الاستخدام لها مقارنة بالجارة، أن التي ينصب بعدها المضارع وردت في ثماني وسبعين موضعًا في القرآن، و وردت الجارة في سبعة مواضع: ست منها جارة لكلمة واحد فقط وهي كلمة:(حين)3

و قد حدد النّحاة معنيين لـ"حتّى" التي ينصب بعدها المضارع ، وهي أن تكون للغاية ،وهو الاستخدام الأكثر، وعلامتها أن يصلح في موضعها " إلى أن"، وأشار إليها المبرّد بقوله:" فأمّا التي في معنى (إلى أن) فقولك: أنا أسير حتى تطلع الشمس، وأنام حتّى يسمع الأذان"4 و مثل قوله تعالى: قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى " (طه: 91) والمعنى الثاني لها أن تكون بمعنى "كي" وقد مثّل لها ابن مالك في ألفيته بقوله:" جد حتّى تسرَّ ذا حزن".

ويتفق البصريون والكوفيون على المعاني التي ترد فيها "حتَّى" وبعدها الفعل المضارع منصوبًا، ولكنهما يختلفان في تحديد العامل الناصب للمضارع، فالبصريون لا يرون أن الناصب هو "حتّى" لأنها من عوامل الأسماء ، فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال، فعامل النصب هو " أن" المضمرة وجوبًا، فيكون الاسم المؤوّل من"أن" المضمرة والفعل المضارع في محل جر فيبقى بهذا لـ"حتَّى" عمل واحد، وهو جر الأسماء، وهذا الرأي هو الذي يسير عليه جمهور النحاة.

مذهب الكوفيين في إعمال النصب ب"حتّى" :

يرى الكوفيون أن "حتّى" تكون جارة، وتكون ناصبة للمضارع دون تقدير ل"أن" و مما استندوا إليه أن: " حتّى" تقوم مقام "كي" و"كي" تنصب الفعل فاستحقت "حتّى" أن تنصب بنفسها، وتكون بمعنى" إلى أن" فهذا يعني أنها تقوم مقام "أن" المصدرية ؛لذا فهي تعمل عملها.5

ولم يختلف الكوفيون مع البصريين في الإعمال فقط ، بل اختلفوا معهم أيضًا في إظهار"أن" بعد "حتّى" فالبصريون يمنعونه؛ لذا قالوا إضمارها واجب، والكوفيون يجوّزون إظهارها بعد "حتّى" توكيدًا لها6

و بالنظر إلى الرأي الكوفي في أن تكون "حتّى" ناصبة بنفسها نجد أنه رأيٌ لا يخلو من السلامة والسداد لما يلي:

1-استخدام "حتّى" مع الفعل المضارع ناصبة له أوضح وأبين من استخدامها حرف جر، ففي استخدام القرآن رأينا كثرة استخدامها ناصبة للمضارع، ومحدوديّة استخدامها حرف جر.

2- استخدامها حرف جر مقيّد بجرها للظاهر دون جر الضمائر، و بالمعنى المحدود الذي وضحه النّحاة، وهو ما جعل الكسائي يستبعدها من حروف الجر، و إلى تخيّل أنّ الاسم إذا جاء مجرورًا بعدها فهو على تقدير الحرف "إلى"7

3- الاعتداد بأن تكون "حتَّى" هي العاملة للنصب فيه أخذ بالألفاظ الظاهرة وبُعد عن تكلّف التّقدير.

ثالثًا- تقدير"أنْ" بعد الحرف "كي": لهذا الحرف استعمالات متعددة، منها أن يكون حرف جر8، والأكثر أن يكون حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع9، مثل ما جاء في قوله تعالى:" فرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا" (طه:40)، و يستدل النّحاة على مصدريته بدخول لام الجر عليه أحيانًا كما جاء في قوله تعالى :" فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ " (آل عمران:153) وقد جعل جمهور النحاة هذا الحرف من الحروف الناصبة للمضارع بنفسه مشاركًا في هذا بقية الحروف الثلاثة وهي: "أن" و"لن" و"إذن"، وقد وضعوا شرطًا في إعمالها وهي : أن تكون مصدرية لا تعليلية، و يتعيّن كونها حرفًا مصدريًا عندما تسبق بلام الجر، مثل قوله تعالى:"لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ" (الأحزاب:37) ف "كي" هنا بمنزلة "أن"، وليست تعليلية؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف آخر10،ومع أن جمهور النّحاة حددوا أنّها من نواصب المضارع، إلا أنّهم لم يجعلوها هي الناصبة قطعًا بنفسها، حيث جوّزوا أن يكون الناصب "أن" المضمرة بعدها، ويتحقق هذا الحكم في الجملة التي لم تقع فيها قبل "كي" لام الجر، و لم تقع بعدها " أن" مثل قولنا: (ساعد المحتاج كي يدعوَ لك) ففي مثل هذه الجملة تحتمل أن تكون "كي" ناصبة وقبلها لام جر مقدرة، وتحتمل أن تكون تعليليّة جارة، والفعل بعدها منصوب بـ"أن" المقدرة، ولكن هذا التصور لإعمال "كي" ليس موحدًا بين مذاهب النحاة، فسيبويه وجمهور النحاة هم الذين يجعلون "كي" متأرجحة بين أن تكون حرف تعليل وجر، وأن تكون

[1] ابن الأنباري" **الإنصاف" 124/2**

[2] المصدر نفسه 122/2

[3] انظر: عبد الخالق عضيمة" **دراسات في أسلوب القرآن**" القسم الأول 118/2-127

[4] المبرد"**المقتضب** "38/2

[5] ابن الأنباري" **الإنصاف**" 121/2

[6] الأشموني" **شرح الألفية**" 3/ 204

[7] الرضي"**شرح الكافية** " 277/4

[8] ويرى النّحاة أن "حتّى" لا تكون جارة إلا في موضعين: أحدهما أن يسأل بها عن علة الشيء، في قولهم:" كيمه" ؟ بمعنى: والثاني: كقولهم:" جئت لتفعل" بمعنى: جئت لأن تفعل، فـ"أن" والفعل بعدها في موضع جر بـ"كي" انظر: ابن النّاظم " **شرح الألفيّة**" ص 354

[9] ويرى الكوفيون أن "كي" ليست من حروف الجر، بل هي من نواصب المضارع.

[10] ابن هشام "**شرح شذور الذّهب**" ص376

حرفًا مصدريًا ناصبًا للمضارع، أمّا الكوفيون فيجعلونها ناصبة للفعل دائمًا.1

ومما سبق في إعمال "كي" يتضح أنّ إقحام النحاة ل "أن" المصدرية ، أحدث تعقيدًا واضطرابًا في التعامل مع "كي" حيث جعل جمهور النّحاة يضعون "كي" تارة في حروف الجرّ، وتارة في النواصب للمضارع، و من أوضح آثار هذا التعقيد أنه يجوّز للمعرب أن يحتمل أن تكون "كي" مصدرية ناصبة، ويتخيّل قبلها حرف الجر، أو أن تكون نفسها هي حرف الجرّ، ويتخيّل أن الناصب بعدها هو "أن" المضمرة.

ويبدو أن الرأي الكوفيّ الذي جعل "كي" ناصبة للمضارع وليست من حروف الجر، هو الرأي الأقرب للصواب، حيث يلاحظ أن المواضع التي تكون فيها جارة مواضع محصورة؛ إذ لا تجر إلا ثلاثة أشياء: " ما" الاستفهامية، و"أن" المصدرية، و"ما" المصدرية2، بينما يكثر استعمالها وبعدها الفعل المضارع، ولهذا فمن الأنسب أن نأخذ بالمذهب الكوفي؛ لأنه الأقرب إلى منطق اللغة، وهو الأبعد من تكلُّف التقدير بغير داع، فيحقق لنا اتباعه هنا تيسير الحكم النحويّ.

رابعًا- الإعمال بإضمار "أن" بعد الحرف "أو": يذكر جمهور النّحاة أن "أو" التي ينصب بعدها المضارع بـ"أن" المضمرة وجوبًا، هي: "أو" التي بمعنى "حتّى"3 أو التي بمعنى "لا" ويستشهدون للنوع الأول بقول الشاعر:4

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فما انْقَادَتِ الآمال إلا لِصَابِرِ

قال ابن عقيل في تعليقه على موطن الشاهد في هذا البيت: (أو أدرك المنى) أي : (حتّى أدرك المنى) ، ف (أدرك) منصوب بـ"أن"المقدّرة بعد "أو" التي بمعنى "حتّى" وهي واجبة الإضمار.5

ويستشهدون للنوع الثاني بقول الشاعر:6

و كنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قَومٍ كَسَرتُ كُعُوْبَهَا أو تستقِيْمَا

وعلّق ابن عقيل على موطن الشّاهد قائلًا: أي: (كسرت كعوبها إلا أن تستقيما) ف(تستقيم) منصوب ب"أن" بعد "أو" واجبة الإضمار7

ويعلّل النّحاة لعدم اعتمادهم بأن تكون "أو" هي النّاصبة للمضارع الذي بعدها في كونها حرف عطف، وحرف العطف لا عمل له.

مشكلة التّقدير والتّأويل في جملة "أو" التي ينصب بعدها المضارع:

استدرك ابن مالك في كتابه" شرح الكافية" على النّحاة ملاحظتهم للمعنى دون الإعراب حين قدَّروا "أن" ناصبة للمضارع بعد "أو" لأنهم حددوا دلالة "أو" في معنى: (حتّى أن) أو في معنى : (إلا أن) مما ينشأ عنه مصدر مؤول، و كان الإعراب يقتضي وجود اسم معطوف عليه؛ لأن الاسم يعطف على الاسم، وقد جعل ابن مالك حلّ التّعارض بين المعنى بتوهم مصدر معطوف مستنبط من الجملة، و يشرح هذا الأمر بمثاليه: (لأنتظرنَّه أو يقدمَ). و (لأقتلنَّ الكافر أو يسلمَ). فالتقدير في المثال الأول للمصدر المؤوّل والمصدر المتوهم: ليكوننّ انتظار أو قدوم، وفي المثال الثّاني: ليكوننّ قتله أو إسلامه.8

و قد طرح ابن النّاظم تساؤلًا في الفكرة نفسها حين قال في جملة "أو" التي ينصب بعدها المضارع: "أو" هنا حرف عطف، واقع بعد فعل، فكيف نصب الفعل بعدها بإضمار "أن" مع كون "أن" والفعل في تأويل الاسم، فكيف صح عطف الاسم على الفعل؟

و قد ردّ بنفسه عن تساؤله حين قال مجيبًا : صح ذلك على تأويل الفعل قبل "أو" بمصدر معمول لـ(كون) مقدّر، ثم ذكر المثالين أنفسهما اللذين ذكرهما ابن مالك9

رأي الكوفيين في العامل في نصب المضارع بعد "أو" :

لم ير الكوفيون ما رأه البصريون في جعل النّصب بـ"أن" المضمرة بعد "أو" بالمعنيين السابقين، حيث لم يجعلوا الإعمال بـ"أن" المضمرة، ولكنهم اختلفوا في تحديد العامل: حيث جعل إمامهم الكسائي الناصب هو "أو" نفسها، وتبعه في هذا الرأي بعضٌ من الكوفيين وأحد البصريين وهو الجرميّ، وذهب إمام آخر من الكوفيين، وهو الفرّاء ومعه قوم من الكوفيين إلى إعمال النصب بـ"الخلاف" ومعناه: أن الفعل انتصب بمخالفته للفعل الأول، حيث لم يكن شريكًا له في المعنى، و لا معطوفًا عليه.10

---

[1] الأشموني" **شرح الألفية** "183/3

[2] انظر: خالد الأزهري " **شرح التّصريح**" 3/2

[3] وابن مالك عبّر في ألفيته عن "أو" التي بمعنى "حتّى" و لكنّه في كتابه" **شرح الكافية** " 120/2 استبدل "حتّى" ب " إلى" ويبدو لي أن التعبير ب"إلى" هو الأفضل؛ نظرًا لوضوحها في حروف الجر مقارنة بـ"حتّى"، ولوضوحها أيضًا عند التقدير فقولنا: (إلى أن) أبين من قولنا: (حتّى أن) و إن كان الأشموني يفضل ما جاء عنده أولًا في التعبير عن "أو" التي بمعنى "حتّى " انظر: " **شرح الأشموني** " 203/3، وقد أحسن عباس حسن في تفريقه بالتّمثيل بين إفادة "أو" لمعنى "حتّى" الغائية، وإفاداتها لمعنى "حتّى" التّعليليّة. انظر: " **النّحو الوافي**" 4/ 326، 327

[4] والبيت بلا نسبة في: " **شرح ابن عقيل** " 5/4و" **شرح الكافية الشافية** " 120/2 و" **شرح الأشموني** " 200/3

[5] ابن عقيل " **شرح ابن عقيل** " 6/4

[6] قائله زياد الأعجم، و هو من شواهد " **شرح ابن عقيل** " 6/4 " **شرح الأشموني** " 200/3، " **شرح الكافية الشافية** " 120/2

[7] ابن عقيل " **شرح ابن عقيل** " 6/4

[8] ابن مالك " **شرح الكافية** " 121/2، ونظّم عباس حسن جدولًا للتمثيل بعرض المثال لجملة "أو" أولًا بغير ذكر المعطوف عليه صراحة، مثل: (أقرأ الكتاب أو أتعبَ) وعرضه ثانيًا بعد تصيّد المصدر معطوفًا عليه، فيكون في المثال السابق: (سيكون متّي قراءةٌ للكتاب أو تَعَبٌ). انظر كتابه " **النحو الوافي** "330/4

[9] ابن النّاظم " **شرح الألفية" ص674**

[10] السّيوطيّ " **الهمع** " 10/2

و يلاحظ أن الرأي البصري الذي جعل الناصب هو" أن " المضمرة لا يخلو من التعقيد، وخاصة أنه لا يستلزم تقديرًا لـ"أنْ" بعد "أو" فحسب بل يستلزم أيضًا تقديرًا لمصدر "كون" قبلها، وكذلك لا يخلو الرأي الكوفيّ الذي قال بأن العامل هو: "الخلاف" من التّعقيد؛ لأنه عامل معنويّ، وإسناد الإعمال إلى الأمور المعنويّة لا يخلو من الغموض؛ ومن ثم كان مثارًا للجدل بين النّحاة، فعلينا أن نأخذ برأي تلك الجماعة من الكوفيين الذين جعلوا عامل النّصب هو: "أو" نفسها، فهذا الرأي فيه تيسير ووضوح لدراسة عامل النّصب للمضارع بعد "أو" ولا يتعارض الأخذ برأيها مع جوهر المعنى في الجملة، فمعارضته فقط للفرضية الذهنيّة للنّحاة بقولهم: (إنّ حروف العطف لا تعمل) ومن التيسير البيّن في الأخذ بهذا الرأي أنه يجعل تفسير العطف في الجملة أمرًا ميسّرًا متوافقًا مع ظاهر الجملة، فهو عطف فعل على فعل، وليس عطف اسم مؤول على فعل.

خامسًا - الإعمال بإضمار"أن" بعد فاء السّببية الجوابيّة:

أحاط النّحاة جملة فاء السّببيّة التي يأتي المضارع بعدها منصوبًا بالدّراسة المستفيضة حيث يوضّح وصفهم لهذه الفاء بكونها سببيّة ،أنها ليست لمجرد العطف بل تكون في دلالة السّببيّة التي تعني أن تكون هذه الفاء بين جملتين إحداهما سبب في الأخرى، فوقوع الجملة التي بعد الفاء مترتّب على وقوع الجملة التي قبلها، وعدم وقوع الجملة الأولى يترتّب عليه عدم وقوع الجملة الثانية، ومثال ذلك قوله تعالى: " لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا " (فاطر:36) فعدم القضاء عليهم سبب في عدم موتهم، فنصب الفعل (يموتوا) يوضّح أنّ الفاء ليست لمجرد العطف، إذ لو كانت كذلك لرفع الفعل، وهذا ما يجلّوه الأشموني بقوله:" واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف، نحو:(ما تأتينا فتحدثنا) بمعنى: ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودًا نفيهما، وبمعنى:(ما تأتينا فأنت تحدثنا) على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود نفي الثاني، وإثبات الأوّل، وإذا قُصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبًا على معنى: ما تأتينا محدّثًا؛ فيكون المقصود نفي اجتماعهما، أو على معنى: ما تأتينا فكيف تحدّثنا؛ فيكون المقصود نفي الثّاني لانتفاء الأول"[1]

ومن تحديدهم المنضبط لجملة فاء السّببية التي ينصب بعدها المضارع بـ"أنْ" المضمرة أنهم وضّحوا أنها تقع بعد جملة النفي المحض أو الطلب المحض وأنواعه: (الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام، التمني، العرض التحضيض) وأورد النّحاة الشّواهد الشّعرية والقرآنية التي تدلل على ورود نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالجملة الطلبية.2

ويرى البصريون وجمهور النّحاة أنَ النّصب للمضارع بعد فاء السّببيّة بـ"أن" المضمرة إضمارًا واجبًا، و أشار ابن مالك إلى هذا فقال:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَو طَلَبْ مَحْضَيْنِ "أَنْ" وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

رأي الكوفيين في عامل النّصب بعد فاء السّببيّة: جعل الكوفيون عامل النّصب هنا عاملًا معنويًا، ذهبوا إليه أيضًا مع "أو" واو المعيّة، وهو: النّصب بالخلاف، ويرى بعض الكوفيين أنّ الفاء نفسها هي الناصبة، ويشاركهم في هذا أحد النّحاة البصريين وهو أبو عمر الجرميّ؛ والحجة عندهم أن الفاء خرجت من باب العطف.3

سادسًا: النّصب بإضمار"أن" بعد واو المعيّة :

يربط النّحاة بين النّصب بإضمار "أنْ" بعد فاء السّببيّة والنّصب بإضمارها بعد واو المعيّة، إذ إنّها تستلزم الشّرط نفسه في تقدّم النّفي المحضّ أو الطّلب المحضّ على جملتها، مع التباين في دلالة الحرفين، يقول سيبويه:" واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإنّ معناها ومعنى الفاء مختلفان"4 فالفاء بمعنى السّببيّة، والواو بمعنى المصاحبة، أي: الجمعيّة والمراد منها أنّها تجمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد5؛ لذا يسميها النّحويون واو المعيّة؛ وهذا ما أشار إليه بيت الألفيّة :

وَالوَاوُ كَالفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ "مَعْ" كَ"لاَ تَكُنْ جَلدَاً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ"

ويمثّل النّحاة لهذا النّصب بجملتهم المشهورة: (لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن).فالمعنى بنصب الفعل (تشرب) النهي عن اجتماع أكل السّمك وشرب اللّبن، والنّاصب للفعل "أن" المضمرة6 ومن شواهدهم القرآنيّة قوله تعالى:" أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ" (آل عمران:142) فالفعل (يعلم) منصوب عند جمهور النّحاة بـ"أن" المضمرة، ومن شواهدهم الشّعريّة قول الشاعر7:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

قال سيبويه معلّقًا على البيت: أراد الشّاعر لا يجتمعنّ النّهيٌ والإتيان فصار (تأتيَ) على إضمار "أن"8

---

[1] الأشمونيّ " **شرح الألفيّة** " 213/3

[2] انظر: خالد الأزهري" **شرح التصريح**" 2/ 239،238، والأشموني"**شرح الألفيّة** "3/ 208 ومابعدها.

[3] الأنباريّ "**الإنصاف**" 89/2

[4] سيبويه" **الكتاب**" 3/ 41

[5] الرّضي"**شرح الكافية**"76/4

[6] ويبيّن النّحاة ثلاثة معان محتملة للواو في هذه الجملة منها المعنى المشار إليه والذي معه نصبت الواو الفعل ، والمعنى الثاني أن يقصد النّهي عن كل واحد منهما على حده، وفي هذه الحالة يجزم الفعل فتكون الواو للعطف، والمعنى الثّالث يرفع فيه الفعل المضارع بأن يكون النهي عن أكل السّمك وإباحة شرب اللّبن، فحرف النّهي ليس مسلطًا على الفعل الثّاني؛ بجعل الواو حرف استئناف. انظر: سيبويه" **الكتاب**" 42/3، 43 وابن هشام "**شرح قطر النّدى**" ص64

[7] والبيت في"**الكتاب**" 42/3 منسوب من سيبويه للأخطل، و ورد في الكثير من الكتب النحوية مثل" **الهمع**"2 / 13 منسوبًا إلى أبي الأسود الدّؤليّ

[8] سيبويه:"**الكتاب**" 42/3

موقف النّحاة الكوفيين والجرميّ من النّصب بـ"أن" المضمرة بعد واو المعيّة:

لا يرى الكوفيون أنّ النّصب للفعل المضارع بـ"أن" المضمرة، ولا يرون أنّه منصوب بواو المعيّة، ويبتكرون مصطلحًا جديدًا من العوامل المعنويّة هو مصطلح: الصَّرْف، وهو: مصطلح مرادف في دلالته لمصطلح : الخلاف. فمقصودهم بعامل (الصّرف): أنّ الفعل الثّاني في مثل جملة: (لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن) إن كان منصوبًا فهو مصروف عن الأول، حيث لا يحسن تكرار العامل فيه، فلا يقال: (لا تأكل السّمك، ولا تأكل السمك) إذ إنّ النهي عن أكل السّمك وشرب اللّبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِم كل واحد منهما منفردًا لما كان مرتكبًا للنهي.[1]

ويرى الجرميّ وهو من النّحاة البصريين أنّ عامل النّصب هو الواو نفسها؛ لأنّها خرجت من بابها. وهو ما اعترض عليه البصريون، كما اعترضوا على رأي الكوفيين وردّوا بحجج ذهنيّة افتراضيّة[2]، إذ إنّ المسألة كلها لا تستند على استقراء الشواهد لتدعيمها؛ ويبدو أنّ فكرة العامل هنا تقوم على التّصوّرات العقليّة البحتة عند هؤلاء النّحاة المختلفين.

الإعمال بإضمار "أنْ" جوازًا في موضعين:

الموضع الأول-الإعمال بإضمار "أنْ" بعد لام التّعليل:

تدخل هذه اللّام على الجملة لتفيد الرّبط السّببي بين جملتين، كقولنا: (خلقنا الله لنعبده) ويلاحظ أنّ هذه اللّام تدخل على الأسماء باعتبارها حرفًا من حروف الجر مفيدة المعنى التّعليلي ضمن معاني لام الجرّ المتعددة، فيصح في التّمثيل السابق أن نقول: (خلقنا الله لعبادته)

وقد فصّل النّحاة في حكم إضمار "أن" بعد لام التّعليل فقالوا: تظهر "أن" المصدريّة الناصبة وجوبًا إذا وقعت بعدها "لا" النّافية أو الزّائدة، فالنّافية مثل قوله تعالى:" فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ"(البقرة:150) والزّائدة مثل قوله تعالى:" لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ"(الحديد:29) وإذا لم تقع بعد اللام "لا" فالنّحاة البصريون يرون أنّ عامل النّصب هو: "أن" المضمرة بعد هذه اللام، ولا يجوز أن يكون العامل هو هذه اللام؛ لأنّ اللام من عوامل الأسماء ولا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، و عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل للأفعال؛ فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير "أن"[3]

مذهب الكوفيين في ناصب الفعل بعد لام التّعليل[4]:

يجعل الكوفيون لام التّعليل عامل النّصب للفعل الواقع بعدها معتدّين بما يلي من الحجج:

1-أنّها قامت مقام "كي" وهي تشتمل على معناها، وبما أن "كي" تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامها ينصب الفعل.

2- أنّها تفيد معنى الشّرط، فأشبهت "إنْ" الشّرطيّة، وعمل كلٌّ منهما عملًا متباينًا فـ"إنْ" الشّرطيّة -وهي أم أدوات الشّرط -عملت الجزم، ولام التّعليل عملت الجزم.

3- أنّها -وإن دخلت على الأسماء فجرّت- فإنّ اللام التي دخلت على الفعل المضارع فنصبت هي لام أخرى، فهما عاملان مختلفان عملُ واحدٍ منهما في الاسم، وعمل الاخر في الفعل.

4- إن سلّمنا أنّها من عوامل الأسماء فهي عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، والدّليل على ذلك أنّها تجزم إذا جاءت في مقام الأمر مثل: (ليقمْ زيدٌ) والدّعاء مثل:(ليغفرِ الله لعمرو) فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزمًا، جاز أن تعمل فيه نصبًا.[5]

وتمسك البصريون برأيهم في أنّ النّاصب للفعل هو "أن" المقدّرة مفندين للحجج الكوفيّة العقليّة بحججهم العقليّة، ليكون مذهبهم أنّ لام التّعليل من حروف الجرّ؛ فلا يصح أن تكون عاملة في الفعل لعدم اختصاصها، والعامل "أن" المصدريّة التي حذفت بعد لام التّعليل تخفيفًا على عادة العرب التي قد تخفّف في كلامها بالحذف، ويجوز إظهارها في الكلام بعد لام التّعليل.[6]

وبالمقارنة بين مذهب الفريقين نجد أنهما يتفقان في الأصول العامة لنظريّة العامل، التي منها أنّ الحرف لا يعمل مالم يكن مختصّا، ولكنهم اختلفوا في تطبيقه مع بعض الحروف التي ينصب بعدها المضارع، فالكوفيون يجعلون لام التّعليل أداة عاملة بناء على التّعليلات التي ساقوها، أمّا عند البصريين فهي لام جرّ، ويجب ألّا يحدث تعارض بجعلها عاملة أيضًا للنّصب في الفعل المضارع.

وعليه أرى أنّ أمام الدّارسين للنّحو أن يفضّلوا أحد الرأيين على الآخر، ويمكن أن يختاروا الرأي الكوفيّ؛ مفضلين له لما فيه من تيسير للحكم النحويّ؛ لاعتداده بعمل الحرف الظّاهر المتّصل بمعموله، وليس سبب هذا التّفضيل الاقتناع بحججهم، إذ إنّ حجج الفريقين حجج عقليّة افتراضيّة يجب ألّا تكون هي المتحكّمة في نسج الأحكام النّحويّة خاصّة إذا أدّى تطبيق هذه الأحكام إلى الغموض والتّعقيد في موضوعات النّحو.

وتبرز هنا مسألة أخرى تلفت النّظر، وهي قول البصريين بجواز الإظهار لـ"أن" المصدريّة بعد لام التّعليل إذا لم تقع بعدها "لا" وإلزاميّة إخفائها بعد حروف أخرى مثل: لام الجحود، و "حتّى" و "أو" و لم يدعّموا قولهم في هذا بالشّواهد، ولم تذكر كتب النّحو إلا مثالًا واحدًا ظهرت فيه "أن" بعد هذه اللام وهي قوله تعالى:" وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ " (الزمر:12) وهي آية واحدة، بينما لم تظهر" أن" في عشرات الآيات التي جاءت فيها لام التّعليل؛ ومن هذا ينكشف أن قول البصريين بالجواز للإظهار والإضمار لـ"أن" بعد لام التّعليل قول يحتاج إلى تقييد بالإشارة إلى أن الأصل والأكثر في كلام العرب هو عدم الإظهار، وهو ما يبدو في المقارنة

[1] ابن الأنباري" **الإنصاف** " 2/ 87

[2] المصدر نفسه 88/2

[3] المصدر نفسه 2/ 104

[4] وتشتهر عند النّحاة بلام (كي) لأنّ كليهما يفيد السّببيّة. انظر: السّيوطي: " **الهمع** " 2/ 17

[5] المصدرنفسه 2/ 103، 104

[6] المصدر نفسه 104/2

في تمثيل النّحاة قديمًا بـ(جئتُ لأكرمك) و (جئت لأن أكرمك)[1] فالجملة الأولى التي تخلو من "أن" بعد لام التّعليل هي الأخفُّ في نطقها، والأيسر في تركيبها، ويشعر الحس اللغوي بوجود ثقل تركيبيّ، وصوتيّ في الجملة الثانية.

أمّا إظهار "أنْ" وجوبًا بعدم لام التّعليل إذا وقعت بعدها "لا" في مثل: (قم بواجبك لئلّا تذمّ) فلا ينفع – في رأيي- دليلًا قويًا على أن النّاصب هو "أنْ" فسبب إظهارها هنا سبب صوتيّ وضحه السّيوطيّ في قوله:" يلزم إظهار "أن" بعد "لا" ليقع الفصل بين المتماثلين؛ لأنهم لو قالوا- مثلًا- جئت للا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ، ونبوة في النطق، فتجنبوه بإظهار "أنْ" .[2]

الموضع الثاني-إضمار" أن" بعد حروف العطف الأربعة: الواو، أو، ثمّ، الفاء.

وضع معظم النّحاة شرطهم في هذا النّصب بإضمار "أن" ، بأن يكون المعطوف عليه اسمًا خالص الاسمية، أي مقصود به الفعل3، وأشار ابن مالك إلى هذا حين قال:

وإنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ4 تَنْصِبُهُ " أَنْ " ثَابِتَاً أَو مُنْحَذِفْ

و استشهد النّحاة لهذا الإضمار بقوله تعالى: " :" وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا" (الشّورى: 51) فالشّاهد النحويّ في نصب الفعل "يرسلَ" بـ"أن" المضمرة جوازًا و هذا الفعل قبله "أو" العاطفة، والمعطوف عليه اسم خالص الاسميّة، وهو المصدر "وحيًا"

ومن شواهدهم قول الشاعرة:5

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

وقول الشاعر6:

إنّي وقتلي سُلَيْكًا ثم أَعْقِلَه كالثّورِ يُضْرَبُ لمَا عافتِ البقرُ

وقول الشاعر7:

لولا توقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ ما كُنْتُ أُوثر أترابًا على ترب

والشّاهد في الأبيات الثّلاث في نصب الأفعال المضارعة:(تقرّ، أعقله، أرضيه) حيث نصب المضارع ب"أن" المضمرة جوازًا ،وكل واحدة منها قبله حرف من حروف العطف، والمعطوف عليه اسم خالص الاسمية، وهي هذه المصادر بالترتيب:(لبس-قتلي-توقع)

و يلاحظ أنّ العطف في مثل هذه الجمل عطف مصدر مؤوّل على مصدر صريح، و يختلف عن العطف بـ "أو" وفاء السّببية، و واو المعيّة عندما ينصب بعدها المضارع في أنّه عطف مصدر مؤوّل على مصدر متوهم، على أنّنا لا نجد من النّحاة توضيحًا للدلالة والمعنى لمفهوم هذه الأحرف الأربع، فقد اكتفوا بقولهم: أنها في هذه المواضع لا يشوبها معنى الجمعيّة، والسببيّة والانتهاء[8]، وهذا بخلاف مسلكهم مع بقية الأحرف التي نصب بعدها المضارع حيث اهتمُّوا بتوضيح الدلالة والمعنى.

اتفاق النّحاة قديمًا وحديثًا في فكرة الإعمال بـ"أن" المضمرة:

ظهرت فكرة الإعمال بـ"أن" المضمرة ابتداء بسيبويه وصارت نهجًا بصريًا سار عليه جمهور النّحاة المتقدمين والمتأخّرين في وضع قاعدة نواصب المضارع في مؤلفاتهم، باستثناء المنهج الكوفيّ الذي لم يؤيّد هذا الإعمال لـ"أن" المضمرة مع إي حرف من الحروف التي نصب بعدها المضارع.

واقتفى النّحاة المحدثون نهج البصريين وجمهور النّحاة القدماء في اعتدادهم بفكرة الإعمال بـ "أن" المضمرة، وظهر هذا في مؤلفاتهم ذات الشهرة بين المتعلّمين، ومن هؤلاء عباس حسن في كتابه " النحو الوافي" الذي عرض نواصب المضارع وفقًا لتصنيف البصريين وجمهور النحاة،[9] ثمّ عقّب دراسة هذه النّواصب بعرضه للمسألة رقم (152) التي خصصها للدفاع عن فكرة إضمار "أن" جوازًا و وجوبًا، وقال: إنّ هذا لإضمار حقق أثرًا إعرابيًا ومعنويًا في الجملة، ومنع التّعارض والتّناقض فيها. وخلص من كلامه في بيان سبب إضمار "أن" إلى مدح النّحاة القدماء قائلًا: " هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار "أن" وهو يشهد لها بالحذق، والبراعة، وسداد الرأي. فمن التّسرع أو جنف الهوى اتهامها – في هذا الحكم بالتّشدد أو الجمود، أو الاستمساك بما لا داعي له، ولا خير فيه" [10]

ومن كتب النّحو للنّاشئة للمرحلة الابتدائية التي وضعت قاعدة نواصب المضارع على نهج القدماء كتاب "النحو الواضح" حيث عرضت هذه القاعدة في الجزء الأول بالأسلوب العصري المبسّط تحت عنوان " نواصب المضارع الأربع الناصبة بنفسها".[11] ثم أكملت القاعدة في الجزء الثاني بنصب المضارع بـ"أن" المضمرة، مع استبعاده فقط لنصب المضارع

---

[1] السّيوطيّ " **الهمع** " 17/2

[2] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[3] ابن عقيل " **شرح ابن عقيل**" 11/4

[4] قال الأشموني: أطلق ابن مالك العاطف، ومراده الحروف الأربع؛ إذ لم يسمع في غيرها. انظر: الأشموني" **شرح الألفية**" 227/3

[5] البيت لميسون بنت بحدل، وهو من شواهد " **الكتاب** " 45/3، "**شرح الكافية**" 79/4، " **الهمع**" 2/ 17

[6] قائله: أنس بن مدركة الخثعميّ في "**شرح التّصريح** " 2/ 244 والبيت بلا نسبة في" **الهمع**" 2/ 17، " **شرح الألفية لابن الناظم** " ص 686 " **شرح الأشموني** " 226/3

[7] والبيت بلا نسبة في " **الهمع**" 2/ 17، **شرح التّصريح** " 2/ 244 ، " **شرح الألفية لابن الناظم** " ص 686 " **شرح الأشموني** " 226/3

[8] الرّضي "**شرح الكافية**" 79/4

[9] انظر: عباس حسن" **النّحو الوافي**" 4/ 278 و ما بعدها.

[10] المصدر نفسه 4/ 404

[11] على الجارم، ومصطفى أمين " **النحو الواضح**" 1/ 35 ، 36

بـ"أن" المضمرة بعد حروف العطف الأربع التي عطفت على الاسم الخالص.1

و عرض كتاب " النّحو والصرف" في دولة السعوديّة وهو من كتب النّحو للنّاشئة التي عرضت القاعدة على نهج القدماء في تقسيم قاعدة نواصب المضارع إلى : أدوات تنصب بنفسها، و مواضع ينصب المضارع ب"أن" المضمرة وجوبًا، ومواضع ينصب المضارع بـ"أن" المضمرة جوازًا، وقد استوفى الكتاب –مع عرضه الميسير- كل الحروف التي يقول جمهور النّحاة بوجود "أن" مضمرة قبلها جوازًا أو وجوبًا.2

وكان أحد النّحاة القدماء وهو ابن مضاء القرطبيّ قد اعترض منفردًا على فكرة العمل بـ"أن" المضمرة، وجاء في اعتراضه على النّحاة: " ومما قالوا فيه ما لم يفهم، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل أبواب نصب الفعل، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو، ليستدل بهما على غيرهما، ويعلم أنّ ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب."3

الخاتمة

طافت هذه الورقة في قاعدة نواصب المضارع التي طبّق فيها النّحاة جزئية من جزئيات نظرية العامل تنصُّ على أنّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا، و أوضحت الدّراسة ما افترضه جمهور النّحاة حينما رأوا المضارع منصوبًا، و أكثر الحروف التي قبله ليست مختصّة به؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الفعل المضارع، وكان تصرُّف النّحاة أنّهم افترضوا أنّ هذا العمل هو من "أن" المضمرة جوازًا أو وجوبًا.

وقد جلت الدّراسة ما يتعلّق بهذا الافتراض لإعمال "أن" المضمرة وما قاده إلى تعقيد أحكام القاعدة حيث ولّد الكثير من التّأويلات والتّقديرات، وطرحت في هذه الورقة رؤية تدعو إلى تيسير هذه القاعدة من خلال اتباع الرأي الكوفيّ الذي جعل الحروف السّابقة للمضارع في أحيان كثيرة هي النّاصبة بنفسها.

ولم يتجه البحث إلى القول بأنّ نظرية العامل بشكل مجمل كانت سببًا في صعوبة القواعد النّحوية، إذ إنّ الكثير من قواعد النّحو تخلو من الصّعوبة ومن التّعقيد، بل إن نظرية العامل نفسها كانت في مرات عديدة مرتكزًا في وضوح القاعدة، ولكنّ هذا الأمر ليس شاملًا لكل القواعد، حيث كان التّطبيق أحيانًا لنظرية العامل سببًا في تعقيد بعضها، وقد أخذت الورقة موضوعها أنموذجًا لقواعد نحويّة متعددة تعقّدت أمام الدّارسين (متخصصين وغير متخصصين) والسبب في هذا التّعقيد تطبيق بعض افتراضات نظرية العامل.

النّتائج والتّوصيات

1- استقصى النّحاة القدماء استقصاء محكمًا الأدوات التي ينصب بها بعدها المضارع، حيث جمعوا لنا إحدى عشرة أداة يأتي بعدها المضارع منصوبًا، و هذا الجهد يتوافق مع مهمة علم النّحو الأساسيّة، وهي: وضع القاعدة التي تمكّن مستخدم اللغة من ضبط تعبيره وفقًا للغة الفصيحة.

2- كان حديث النّحاة عن الأدوات النّاصبة بنفسها أو بـ" أن" المضمرة حديثًا مربوطًا بالمعنى و الدّلالة، ودقّة الاستعمال، ومن أمثلة ذلك ما وضّحوه في إفادة لام الجحود توكيد النفي، وأنّ ضابطها أنّها تُسبق بـ"كان" المنفية في صورة ماضيها أو مضارعها، وفي توضيحهم للام أخرى ينصب بعدها المضارع وتكون دلالتها في إفادة التّعليل، ومن أمثلة ذلك أيضًا توضيحهم لدلالة " أو" التي ينصب المضارع بعدها بأنّها في معنى "إلى أن" أو في معنى" إلا أن"، وفي إفادة الواو التي ينصب المضارع بعدها معنى الجمعيّة والمعيّة.

3- ومع هاتين الميزتين فإنّ تصوّر البصريين وجمهور النّحاة للعمل بـ "أن" المضمرة في نصب المضارع بعد معظم الحروف التي ينصب بعدها المضارع قد عقّد كثيرًا في هذه القاعدة ، وقد تجسّدت مظاهر هذا التّعقيد فيما يلي:

أولًا- التّشعيب والتّقسيم للحروف التي تشترك في ظهور المضارع بعدها منصوبًا إلى: حروف ناصبة للمضارع بنفسها، وثانية ينصب المضارع بعدها بـ"أن" المضمرة وجوبًا، وثالثة ينصب المضارع بعدها بـ"أن" المضمرة وجوبًا.

ثانيًا- ارتبط التّحليل الإعرابيّ بالتّقدير و التّأويل في تعامله مع "أن" عاملًا مضمرًا، إذ لابد من تحديد لفظ المصدر المؤوّل، ومن ثمّ تحديد محله الإعرابيّ مجرورًا بحرف الجرّ الذي قبله، أو معطوفًا على المصدر المتخيّل، وتجلّى التّقدير والإضمار أيضًا في تقديرهم لخبر محذوف لـ(كان) في جملة لام الجحود.

ثالثًا- أثارت مسألة الإعمال بـ"أن" الخلاف والاضطراب بين النّحاة في تحديدهم لحقيقة العامل النّاصب خاصّة بين البصريين الذين يتمسكون بفكرة إضمار "أن" والكوفيين الذين يجعلون العمل أحيانًا للحروف السّابقة للمضارع، وفي أحيان أخرى يجعلونه لعامل معنويّ؛ مما يجعلها من أكثر المسائل التي تعددت فيها الخلافات بين الفريقين في تحديد العامل.4

رابعًا- جعل النّحاة إضمار "أن" قسمين : واجب، وجائز، لكنّهم لم يقدموا الحجة النّقلية من كلام العرب التي تقنع بهذا التّقسيم وتوضّحه، فإظهار "أنْ" – مثلًا- بعد لام التّعليل غير المتلوّة بـ"لا" يثقّل الجملة في نطقها؛ لذا لم تمل العرب إلى استخدامها، ومع ذلك أطلق النّحاة الحكم بتجويز إظهارها.

---

[1] المرجع نفسه 2/110-116

[2] وزارة التربية والتعليم، دولة السعوديّة" **النحو والصّرف**" ص 21-28

[3] ابن مضاء القرطبيّ " **الرّد على النّحاة** " ص123

[4] ويظهر هذا التّعدد في الخلافات بين البصريين والكوفيين في تحديد العامل مع قول البصريين بإعمال "أن" المضمرة عندما ننظر إلى كتاب " **الإنصاف**" مسائل الخلاف : المسألة الخامسة والسّبعون، السّادسة والسّبعون،ا لثّامنة والسّبعون، التّاسعة والسّبعون، الثّانية و الثّمانون، والمسألة الثّالثة والثّمانون.

خامسًا- مسبب فكرة الإعمال بـ"أن" المضمرة مقولة :إنّ الحرف غير المختص لا يعمل، وحجة هذه المقولة حجة افتراضيّة لا تستند على نحو كلي على واقع النّصوص العربيّة.

سادسًا- أحدث افتراض العمل بـ"أن" المضمرة اضطرابًا حتّى عند البصريين و جمهور النّحاة في التعامل مع الأداة "كي" في تأرجح وضعها بين حروف الجرّ والنّواصب، وفي تخيّل لام الجر قبلها و"أن" المصدريّة بعدها.

التّوصيات

1-على مؤلفي كتب النّحو للناشئة وغير المتخصصين على الأخصّ أن يضعوا قاعدة " نواصب المضارع" باعتماد أن كل الأدوات التي يأتي بعدها المضارع منصوبًا هي أدوات ناصبة بنفسها؛ لما في ذلك من تيسير لا يناقض جوهر القاعدة النّحويّة.

2-على الدّارسين ألّا يقدّسوا مذهبًا نحويًا ولو سار عليه جمهور النّحاة، فيمكن أن يفضّلوا مذهبًا نحويًا آخر؛ إذا رأوا فيه مزية التّيسير للقاعدة النّحويّة، بشرط ألّا يؤثر هذا التّيسير في أصل القاعدة.

3-على أحد المجامع اللغوية أن يتبنّى بقرار مجمعيّ فكرة: أن المضارع ينصب إذا وقع بعد أدوات معينة، وكلها ناصبة بنفسها، و ليس من الضروري اتباع قول من يرون بأن ثمة أدوات ناصبة بنفسها، وأخرى ينصب بعدها بـ " أن" مضمرة جوازًا أو وجوبًا.

4-فكرة العامل في النّحو -في عمومها- فكرة إيجابيّة تسهم في وضوح الأحكام الإعرابيّة، فعلى الباحثين أن يخضعوا الجوانب المعقّدة في هذه الفكرة للدراسة والتحليل بقصد تخليصها من شوائبها.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن الأنباري (كمال الدّين أبو البركات، ت: 577 ه) " **الإنصاف في مسائل الخلاف**" ج2، بيروت: منشورات علي بيضوب، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998.

2- ابن عقيل(بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، ت: 769ه):" **شرح ألفية ابن مالك**" ، تحقيق: محمد محيي الدين . القاهرة: دار التراث، 1999م.

3- ابن مالك(جمال الدّين محمد بن عبد الله، ت: 672 ه) " **شرح التّسهيل**" تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد". بيروت: منشورات علي بيضوب، دار الكتب العلمية ، ط1، 2001م.

4- ابن مالك" **شرح الكافية الشافية**" ج2، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: منشورات علي بيضوب، دار الكتب العلمية ، ط1، 2000م.

5- ابن مضاء القرطبيّ " الرّد على النّحاة" تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف(د.ت)

6- ابن النّاظم (بدر الدّين بن محمد بن مالك ، ت: 686ه) " **شرح ألفية بن مالك** " ، تحقيق: عبد الحميد السّيد محمد عبدالحميد ، بيروت: دار الفك،1988م

7- ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت761ه) "**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**" تحقيق: محمد محيي الدين. صيدا- بيروت : المكتبة العصرية ، 1415ه

8- ابن هشام "**شرح شذور الذّهب**" بيروت: دار الفكر للطباعة، والنّشر، 1994م

9- ابن هشام "**شرح قطر الندى وبل الصّدى**" بيروت: دار المعرفة، ط2، 1997م

10- ابن هشام " **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" راجعه: سعيد الأفغانيّ،بيروت: دار الفكر ، ط1998،1م.

11- ابن يعيش(موفق الدين بن يعيش بن علي ، ت643ه):" **شرح المفصّل**". بيروت: عالم الكتب (د.ت).

12- الأشمونيّ (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد) " **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**". بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1، 1998م.

13- خالد الأزهريّ " **شرح التّصريح على التّوضيح على ألفية ابن مالك** " . بيروت: دار الفكر (د.ت).

14- الخضريّ "**حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل**"ج2، ". بيروت: منشورات علي بيضوب، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998.

15- الرّضي(رضي الدين محمد بن الحسن ، ت 686ه): **" شرح كافية ابن الحاجب".** بيروت: منشورات علي بيضوب، دار الكتب العلمية ، ط1998،1.

16- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): "**الكتاب**" .تحقيق : عبد السّلام هارون. بيروت: دار الجيل ، ط1 ،(د.ت).

17- السّيوطي (الحافظ جلال الدين ،ت 911ه) :" **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**". بيروت : دار المعرفة (د.ت).

18- الصّبّان(محمد بن علي الصبان ، ت 1206ه) :" **حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**" ، ج1. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1 ، 1997م.

19- عبّاس حسن "النحو الوافي " القاهرة: دار المعارف(د.ت)

20- عبد القاهر الجرجانيّ " **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**" ج2، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهوريّة العراقيّة: دار الرّشيد، 1982.

21- علي الجارم، ومصطفى أمين" **النحو الواضح**"ج1 وج2 للمرحلة الابتدائيّة، دمشق: مكتبة الإمام الأعظم أبي حنيفة، ومكتبة العلم الحديث.

22- المبرّد(أبو العباس محمد بن يزيد، ت 285ه): "**المقتضب**" . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة: لجنة إحياء التراث ،1994م.

23- محمد عبد الخالق عضيمة "**دراسات لأسلوب القرآن الكريم**" القاهرة: دار الحديث، 2004م

24- المراديّ(الحسن بن القاسم المراديّ، ت: 749ه) تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم قاضي " **الجنى الداني في حروف المعاني**" بيروت: دار الكتب العلميّة،ط1، 1992م.

25- وزارة التّربية والتّعليم، دولة السعوديّة " **النحو والصّرف**" كتاب مدرسيّ للمرحلة الثّانويّة.